حق الإنسان في بيئة سليمة ومتوازنة بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

قادري حسين

طالب دكتوراه

جامعة الجزائر -1-

ملخص:

إن الحق في بيئة سليمة صحية ومتوازنة هو من صميم حقوق الإنسان، لم يأخذ نصيبه كفاية في مختلف المواثيق الدولية، وبخاصة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك راجع إلى أن ظاهرة التلوث لم تكن قد أخذت بعدُ صفة التوحش مثلما أصبحت عليه بعد التطور الصناعي والتكنولوجي. ومع بداية سبعينيات القرن الماضي التفت المجتمع الدولي لهذا الحق بداية من مؤتمر ستوكهولم 1972. فتم تكريسه بعد ذلك ضمناً في عديد الصكوك الدولية البيئية، وصرحة في مختلف التشريعات والدساتير الوطنية، وكرس المؤسس الدستوري الجزائري هذا الحق في تعديل 2016 لأول مرة منذ الاستقلال.

Abstract

The right of having a balanced and healthy environment is at the core of human rights, which has not been adequately dealt with in the various international conventions, especially in the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights and that was due to the fact that the phenomenon of pollution was not yet taken the form of cruelty, as after the Industrial and technological development. At the beginning of the 1970s, the international community conceded to this right at the beginning of the 1972 in Stockholm Conference. Then, It was subsequently implicitly preserved in various international environmental instruments and national legislations and constitutions. The Algerian constitutional founder devoted this right to the amendment in 2016 for the first time since independence.

مقدمة:

من المؤشرات المشجعة على اهتمام أفضل بالبيئة في عهدة الأمين العام الجديد للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس، هو تعيينه شهر جانفي 2017، وزيرة البيئة النيجيرية أمينة محمد فلاتة نائبا له، خلفاً للسويدي يان إلياسون. وكان تعيينها متوقفاً بعدما قادت بنجاح المفاوضات حول أهداف التنمية المستدامة، التي وافقت عليها منظمة الأمم المتحدة لإنهاء الفقر المدقع في عام 2030.

لطالما تمتع الإنسان بمجموعة من الحقوق ذات الصبغة العمومية، ضمنها له مختلف المنظومات القانونية، ومع التطورات التي طرأت على المجموعة الدولية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح لزاماً وضع أطر واجبة الاحترام تركز حقوق الإنسان المختلفة. ففي سنة 1948، تم وضع لجنة هامة في تشييد هذا الصرح المأمول من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ظهر لاحقاً قصوره وعدم كفايته مع غياب تشريعات وطنية تعكس وترجم بصرامة ما جاء به من مبادئ وتوصيات.

برزت الحاجة الماسة إلى إصدار المزيد من الصكوك الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، والتي قسمت إلى ثلاثة أجيال، الأول ويتعلق بالحقوق المدنية والسياسية "الحق في الحياة والحرية والأمن، عدم التعرض للتعذيب، التحرر من العبودية، المشاركة السياسية..."، وتضمن الجيل الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية "الحق في العمل، الصحة، التعليم..."، أما الجيل الثالث فاشتمل على الحقوق البيئية والثقافية "الحق في بيئة سليمة صحية ومتوازنة، الحق في التنمية...".

إن حق الإنسان في بيئة صحية وسليمة، ما حضي بما يلزم من الاهتمام إلا بعد تفاقم ظاهرة التلوث، التي صاحبت التطور الاقتصادي، والازدهار التكنولوجي الذي شهده العالم بعد الثورة الصناعية.

ورغم ذلك، فإنه لم يذكر بدءًا في المواثيق الدولية صراحة بأن الإنسان له الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، وذلك لأنها لم تلق قبولا من جانب الدول الصناعية الكبرى على وجه الخصوص، لما في ذلك من فرض قيود على حريتها الصناعية ومردوديتها الاقتصادية. ومع تزايد ارتفاع الأصوات المناادية بضرورة النص صراحة على هذا الحق، وما صاحبها من شراسة مهولة في المزيد من الاستنزاف للبيئة وتلويثها من طرف المصانع العملاقة والشركات متعددة الجنسيات على وجه الخصوص، تم الرضوخ في الأخير لرغبة المدافعين عن البيئة، وكانت الانطلاقة من خلال انعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972 للتنمية البشرية، والذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة.

لقد ساهمت النتائج التي خرج بها مؤتمر ستوكهولم في تعزيز وتكريس الحق في البيئة، سواء على المستوى الدولي من خلال القرارات، والإعلانات وكذلك إبرام عديد الاتفاقيات البيئية الدولية، أو على المستوى الوطني من خلال إدماج أحكام هذه الاتفاقيات في التشريع الوطني بعد المصادقة عليها، كما يعتبر التكريس الدستوري لهذا الحق، من أهم الخطوات التي تتم على المستوى الوطني.

إن الهدف من هذه الدراسة المحددة في نطاق حماية الحق في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، هو تسليط الضوء على الجهود والأطر التي بذلت لأجل حماية الإنسان بالدرجة الأولى وذلك من خلال العمل على توفير بيئة ملائمة له.

لقد أصبح اليوم بإمكاننا رؤية الحق في بيئة سليمة صحية ومتوازنة مكرسا قانونا، وانطلاقا من الأهمية المزوجة دوليا ووطنيا، ارتأيت التطرق من خلال هذه الدراسة الموجزة، إلى مختلف المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية التي عنت بهذا الحق، بطرح الإشكالية التالية:

كيف تصدت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية لأجل ضمان الإنسان للحق في

بيئة صحية وسليمة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية أقترح الخطة الآتية:

المبحث الأول: المفهوم القانوني للحق في بيئة صحية غير ملوثة

المطلب الأول: المفهوم القانوني للبيئة

المطلب الثاني: مفهوم الحق في بيئة صحية وسليمة

المبحث الثاني: تكريس الحق في البيئة على المستويين الدولي والوطني

المطلب الأول: تكريس الحق في البيئة على المستوى الدولي

المطلب الثاني: تكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني

المبحث الأول

المفهوم القانوني للحق في بيئة صحية غير ملوثة

إن الحق⁽⁹¹⁾ في البيئة هو حق متكامل، سواء من ناحية الجهات المختصة بالعمل على ضمانه على المستوى الدولي والوطني، أو من الناحية الموضوعية للحق نفسه، والذي يتطلب احترام العديد من الحقوق الإجرائية للتمتع به، ومثال ذلك الحق في الوصول للمعلومة البيئية، الحق في مشاركة السلطات اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث بشتى أنواعه، الحق في اللجوء للجهات القضائية لأجل تحصيل هذه الحقوق الممنوحة قانونا. وسيتم تناول هذا المبحث من خلال التطرق للمفهوم القانوني للبيئة (المطلب الأول) ومفهوم الحق في بيئة صحية وسليمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المفهوم القانوني للبيئة

تعددت وتنوعت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي الدراسات والبحوث العلمية والقانونية التي تعنى بالبيئة، وبقدر شيوع هذا المفهوم، بقدر صعوبة تحديد تعريف قانوني مضبوط للبيئة ومجالاتها ومكوناتها، وبخاصة أن القانونيين مرتبطين بآخر ما يتوصل إليه الجانب العلمي فيما يخص البيئة وما يتسبب في تلويثها، وعليه سيتم أولا تناول تعريف البيئة (الفرع الأول) ثم التطرق لتعريف التلوث البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف البيئة

يرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة إلى الفعل (بوأ)، ويقال (تبوأ) أي حل ونزل وأقام، والاسم من هذا الفعل هو البيئة، المنزل أو الموضوع⁽⁹²⁾.

ومنه قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ" سورة يوسف آية 56، وقوله تعالى: " وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ " سورة الحشر آية 9، وقوله تعالى: " وَبَوَّأْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا " سورة الأعراف آية 74.

فالبينة لغة: هي المنزل أو الموضع الذي يحيط بالفرد أو المجتمع، فيقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية .

وقد عرفها مؤتمر ستوكهولم 1972 بأنها: "رصيد الموارد المائية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"، وتعرف البيئة كذلك بأنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقته مع أقرانه من بني البشر". وبأنها كذلك: "مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية، وبيئتها الطبيعية".

كما عرفتها مجموعة من التشريعات، ومنها القانون الجزائري 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فبحسب المادة الرابعة منه، تتكون البيئة من: الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية⁽⁹³⁾.

وعرفها القانون الإماراتي لحماية البيئة وتنميتها لسنة 1999 في المادة الأولى بأنها: "المحيط الذي تتجلى فيه مظاهر الحياة بأشكالها المختلفة ويتكون هذا المحيط من عنصرين:

- عنصر طبيعي يضم الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وغيرها من الكائنات الحية وموارد طبيعية من هواء وماء وتربة وموارد عضوية وغير عضوية، وكذلك الأنظمة الطبيعية.
- عنصر غير طبيعي يشمل كل ما أدخله الإنسان إلى البيئة الطبيعية من منشآت ثابتة، وطرق وجسور ومطارات، وسائل نقل وما استحدثه من صناعات ومبتكرات تقنيات".

مما سبق أمكننا القول بأن مفهوم البيئة يشمل عنصرين:

• **البيئة الطبيعية:** وهو عنصر يتمثل في مجموعة العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها، بل هي سابقة لوجوده على وجه الأرض كالطقس، الحيوان، النبات والماء.

• **البيئة الصناعية:** ويتمثل في الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة والنظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، أو ما أنشأ من منشآت فيها⁽⁹⁴⁾.

الفرع الثاني: تعريف التلوث البيئي

البيئة متلازمة مع الإنسان، فإن كانت نقية صالحة حسنة، كان الإنسان صحيحا سليما معافى، وإن كانت ملوثة فاسدة، كان الإنسان مبتلى بأمراض عديدة، وهموم كثيرة ومشكلات معيشية مزعجة وأليمة قد تؤدي بحياته⁽⁹⁵⁾.

وتعد ظاهرة التلوث البيئي من أكبر المخاطر التي تواجه الإنسان في الوقت الحالي، مع أن هذا الأخير يعتبر الأداة الرئيسية لممارسة الاعتداء على البيئة، وفي نهاية المطاف يجد نفسه قد جنى على نفسه من خلال الجناية على بيئته، وذلك ما نبه له القرآن الكريم في قوله تعالى: ((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)) "الروم: 41"⁽⁹⁶⁾.

ويعرف التلوث من جوانب عدة، لغويا بما تضمنته قواميس اللغات المختلفة، فقهيا وكذلك التعريفات الواردة في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية.

فمن الناحية اللغوية، نجد التلوث في اللغة العربية هو: "مشتق من الجذر لَوَّثَ فيقال: لَوَّثَ الماء بمعنى كدره، ولَوَّثَ الشيء بالشيء بمعنى خلطه به، ولَوَّثَ الأمر لبسه وخلطه، ولوث عن كذا حبسه عنه⁽⁹⁷⁾، ولوث ثيابه بالطين لطحها به، ولوث الماء أو الهواء ونحوه أي خالطته مواد غريبة ضارة⁽⁹⁸⁾.

أما في اللغة الفرنسية، فقد عرفه معجم لاروس بأنه:

"**Pollution:** Dégradation de l'environnement par des substances (naturelles, chimiques ou radioactives), des déchets (ménagers ou industriels)

ou des nuisances diverses (sonores, lumineuses, thermiques, biologiques, etc.)
 "(99)".

والذي يدل على أنه تدهور للبيئة بسبب المواد الطبيعية، الكيميائية أو الإشعاعية،
 النفايات المنزلية أو الصناعية، أو مختلف المواد الضارة.

وفي اللغة الإنجليزية، فإنه لا يتعد كثيرا عن معناه في اللغتين العربية والفرنسية،
 « **Pollution** » مشتق من « **To pollute** » ويدل على أنه فسد، تنجس، تدنس.

وهو ما جاء في قاموس **Longmen**: "إن فعل لوث يعني أن يصبح الهواء أو الماء أو
 التربة نجسين ومدنسين، بشكل يجعلهم غير صالحين للحياة وللإستخدام البشري" (100).

وعليه، يمكن الملاحظة بسهولة أن التلوث له مفهوم متقارب في اللغات الثلاث، فيشترك
 ثلاثتها في أنه تدنيس وتشويه وتغيير لخصائص البيئة، ما ينجم عنه تدهور وتدمير لها.

كما يمكن تعريف التلوث اصطلاحا بأنه: "التغيير في الصفات الطبيعية والكيميائية
 والبيولوجية في الوسط المحيط، بسبب تأثيرات ضارة على الحياة البشرية، شاملا بذلك
 التأثيرات الحادثة بالنسبة للكائنات الحية الأخرى، كالحوانات والمزروعات وسائر المملوكات
 والموجودات والأنشطة الصناعية" (101).

وفي تعريف آخر هو "التحول غير الملائم لمحيطنا كله أو معظمه، نتيجة للتأثيرات البشرية
 والطبيعية المباشرة أو غير المباشرة، في أساليب الطاقة ومستويات الإشعاع والتركيب الفيزيائي
 والكيميائي ووفرة الكائنات الحية" (102).

أما من الناحية القانونية، فقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه: "إدخال
 الإنسان مباشرة أو بطريق غير مباشر مواد أو لطاقة في البيئة مما يستتبع نتائج ضارة على نحو
 يعرض للخطر الصحة الإنسانية ويضر بالموارد الحيوية وبالنظم البيئية وينال من قيم التمتع
 بالبيئة أو يعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة للوسط" (103).

وعرفه المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية
 2003، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه: "كل تغيير مباشر أو غير

مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرّة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية" (104). ويمكن حصر ما يؤدي للتلوث في مجموعة من الأسباب، والمتمثلة في الزيادة غير المطردة لعدد السكان، التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي الكبيرين، الكوارث الطبيعية وكذا النزاعات المسلحة التي تعيق كل مجهود للعمل على الحد من الظاهرة.

المطلب الثاني: مفهوم الحق في بيئة صحية وسليمة

في الواقع، لم يكن - كما سبق ذكره - بالأمر الهين اعتراف المجموعة الدولية ذات المصلحة في حق الإنسان ببيئة صحية وسليمة، فقد كان ذلك بعد طريق طويل من المفاوضات والسجلات القانونية، وأحيانا حتى باستعمال الإحراجات الأخلاقية، فنصارت عديد الاتجاهات والتوجهات في إطار القانون الدولي في ذلك، وسيتم معالجة هذا المطلب من خلال، تعريف الحق في بيئة صحية وسليمة (الفرع الأول)، وخصائص الحق في بيئة صحية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الحق في بيئة صحية وسليمة

من بين الحقوق اللصيقة بالإنسان، حقه في التمتع ببيئة صحية وسليمة ومتوازنة تنعكس إيجابا على صحته، وذلك لارتباطه الوثيق بالوسط الذي يعيش فيه مؤثرا ومتأثرا. ويمكن تعريف حق الإنسان في بيئة سليمة من ناحيتين اثنتين (105):

الناحية الأولى: تتعلق بالنظر إلى صاحب الحق وحاجته، ويكون حق الإنسان في بيئة سليمة هو ضرورة تمكين الإنسان من الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعة، فسلامة البيئة إنما يعود على الإنسان بالنفع والخير. وهو أمر يتفق وغاية الحق ذاته. إذ أن غاية هذا الحق تتمثل في توفير حياة لائقة للإنسان، ولن يكون كذلك إلا إذا وجدت البيئة السليمة لممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته.

أما الناحية الثانية: فهي تتعلق بموضوع الحق، وفقا لذلك يتمثل حق الإنسان في بيئة سليمة في ضرورة توفيرها بكافة عناصرها بما فيها الإنسان ذاته، وضرورة الحفاظ على التوازن البيئي الذي تقتضيه سنن الكون.

ويتضح من ذلك أن الجانب الشخصي والموضوعي في تعريف حق الإنسان في بيئة سليمة ولائقة يتكاملان، فتوفير الوسط البيئي المناسب هو الذي يمكن الإنسان من الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعة. ولن يتأتى له ذلك إلا إذا حافظ هو نفسه على التوازن البيئي. فالحق في البيئة يهتم بسلامتها من التلوث، وتوفير وسط بيئي مناسب لعيش الإنسان وممارسة حياته بصورة طبيعية⁽¹⁰⁶⁾.

إن حق الإنسان في البحث عن بيئة سليمة، من أجل الاستقرار هو حق معترف به سواء في مجال قواعد القانون الداخلي أو قواعد القانون الدولي، وقد ظهرت للوجود، وفي مجالات العلاقات الدولية، فكرة تعرف باللاجئين البيئيين وهم الأشخاص الذين يخشون الكوارث الطبيعية⁽¹⁰⁷⁾.

وخلال الندوة الدولية المنظمة من قبل المجلس الأوربي لقانون البيئة بالتعاون مع حكومة ألمانيا الإتحادية، المنعقد في مقر البرلمان الألماني أيام 23-25 جوان 1975، والتي بحثت في الضمانات الدولية والدستورية للحق في البيئة، عرف الحق في البيئة من خلال طريقتين، الأولى تتعلق بالبحث في مضمون هذا الحق فكان التعريف المقترح من فريق العمل الألماني: "كل شخص له الحق في الحياة والسلامة الجسدية في بيئة إنسانية كريمة محمية من طرف الدولة"، أما الثانية فتتعلق "بمسائل إجرائية من خلال تعريف المواطن مسبقا بأي تغيير قد يطرأ على البيئة، واستشارته، وعند الحاجة، تعويضه عن أي ضرر قد تتعرض له بيئته"⁽¹⁰⁸⁾.

يختلف إطار حق الإنسان في الحصول على بيئة نظيفة من حيث الضيق والالتساع بحسب الرؤية السياسية أو الدينية، ووفقا للمفاهيم الإسلامية فإن البيئة ملك لله تعالى، وأن الإنسان مستخلف في إدارتها وتنميتها لصالحه ولصالح من سيخلفه، وبالتالي فهو ملتزم بحدود الشريعة الإسلامية في ذلك، فعليه الإحسان وعدم الإسراف وعدم الإفساد، وبالنسبة

للمفاهيم الرأسمالية فإنها تدور حول فكرة تحقيق تقدم الإنسان ورفاهيته، وانطلاقاً من ذلك له الحق في استغلال موارد البيئة لتحقيق أكبر قدر من المتعة لذاته وتنمية شخصيته⁽¹⁰⁹⁾.

كما جاء مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 للبيئة والتنمية، لينص على هذا المفهوم - الحق في بيئة نظيفة- من الناحية الاقتصادية من خلال مبدأ التنمية المستدامة، فجاء المبدأ الثالث منه ناصاً على: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

الفرع الثاني: خصائص الحق في بيئة صحية وسليمة

إن التداخل الوثيق بين حق الإنسان في البيئة وحقوقه الأخرى، يجزنا في العادة إلى التضحية بإحدهما لضمان الأخرى، فإذا كان القانون الدولي لحقوق الإنسان، قد قطع شوطاً كبيراً في رسم ملامح الأطر القانونية التي يلجأ من خلالها كل من يرى أن حقاً له قد سلب لاسترجاعه، فإنه بالمقابل، نجد الاتفاقيات الدولية البيئية لم تقر في معظمها آليات تتيح للأفراد تقديم طعون وبلاغات دفاعاً عن حقوقهم البيئية، ورفعاً للضرر الواقع عليهم في هذا المجال، فضلاً عن أن هذه الاتفاقيات لا توفر الأسانيد الكافية لحماية البيئة كحق من حقوق الإنسان⁽¹¹⁰⁾. ويتميز هذا الحق بمجموعة من الخصائص منها:

- **عالمي المصدر**، فهو يبدأ حقاً مكرساً في المواثيق الدولية، من مؤتمرات وإعلانات واتفاقيات، ليتم فيما بعد نقله إلى المستوى الداخلي، من خلال ترجمته بالإدماج في التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان عامة وحماية البيئة خاصة.

- **حق من حقوق الإنسان الأساسية**، جاءت عديد المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان (الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان... إلخ)، لتكريس هذا الحق كحق من حقوق الإنسان الفردية، ونقله من العالمية إلى الإقليمية، وهي تسير به لأن يصبح مدججاً في المواثيق الدولية الملزمة⁽¹¹¹⁾.

- **حق زمني**، وهو من صميم مفهوم حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يعني استغلال الموارد البيئية مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية في بيئة صحية ومتوازنة، وقد

جسدت ذلك محكمة العدل الدولية من خلال رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 08-07-1996، بشأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والذي ينص على: "...بالإضافة إلى ذلك يشكل استخدام الأسلحة النووية خطرا جسيما على الأجيال المستقبلية وتكمن في الإشعاع المتسبب في تشوهات جنينية وأمراض في أجيال لاحقة"(112).

- **يستند إلى قانون لين**، فالحق في بيئة نظيفة وسليمة مازال منحصرا في إطار القانون الدولي قيد التكوين "المرن أو اللين أو الرخو" Soft Law(113)، كما أنه يصعب تحديد هذا الحق فضلا عن عدم وجود آلية دولية مستقلة تعمل على حمايته بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية البيئية. كما أن القانون الدولي للبيئة ذاته ينطوي على قيود ومعوقات تجعل من الاعتراف به كحق من الحقوق الإنسانية أمرا ليس يسيرا إلى الآن(114).

- **هو حق قيد التكوين**، ما لم يتبلور هذا الحق في وثيقة دولية مستقلة وملزمة فإنه يبقى حقا موزعا هنا وهناك في مختلف الوثائق المعترف بها بموجب القانون الدولي، أو جزء من القانون المرن الذي هو نفسه مازال قيد التكوين، ومما أدى لهذا الوضع أن الحق في البيئة حق ذو طبيعة معقدة ومركبة بين العلم والقانون، مما يجعل التعامل معه كحق مستقل بذاته أمرا في غاية الصعوبة إن لم تكن الاستحالة.

- **هو حق مركب ذو طبيعة شمولية**، دأب القانون الدولي في تقسيمه لحقوق الإنسان إلى تقسيمات ثلاث، حقوق مدنية وسياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، وحقوق جماعات "حقوق التضامن". وتحليل الحقوق البيئية يؤدي إلى القول أن هذا التقسيم الثلاثي لا ينطبق على الحق في البيئة، حيث يصعب إدراج هذا الحق ضمن طائفة منها دون الأخرى(115).

فالحق في التعويض يدرجه في الحقوق المدنية، والحق في المشاركة يدرجه في الحقوق السياسية، والحق في الصحة يدرجه في الحقوق الاجتماعية والحق في العمل يدرجه في الحقوق الاقتصادية، كما أنه بطبيعته حق من حقوق التضامن.

- **ذو شق إجرائي هام**، إن يمكن الإشارة إليه أن الحق في البيئة صاحبه مجموعة من الحقوق الإجرائية، التي تعتبر رافدا حقيقيا له، والمتمثلة في الحق في الحصول على المعلومة البيئية، الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة والحق في اللجوء للقضاء فيما تعلق بالمسائل ذات البعد البيئي. وقد جاءت اتفاقية **Aarhus**⁽¹¹⁶⁾ الخاصة بالنفاز إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في صنع القرار والوصول إلى العدالة في مجال البيئة.

المبحث الثاني: تكريس الحق في البيئة على المستويين الدولي والوطني

لقد أُرقت بيئة صحية وسليمة ومتوازنة بال الكثير من الباحثين في مجال حماية البيئة، من خلال اعتكافهم لإنجاز دراسات بحثية قانونية محيطية بهذا الفرع -قانون البيئة- الحديث نسبيا في القانون الدولي.

وانطلاقا من أهمية الموضوع سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية على المستوى الدولي والداخلي، فقد أكدت مختلف المواثيق الدولية من قرارات وإعلانات واتفاقيات دولية بيئية، من جهة، والدساتير الوطنية المؤسسة⁽¹¹⁷⁾ لذلك والتشريعات من جهة أخرى، على هذه الحقوق واجبة الاحترام.

وطبعا، لن يتأتى احترام هذه الحقوق إلا بعد تطبيقها تطبيقا صحيحا، حيث ترتبط أيضا بضرورة معرفتها وتفحص معانيها وصورها وأشكالها، وهذا كله يكون عن طريق دراستها دراسة قانونية وعملية لكي تشمل كل الحقوق وكل الجهات الدولية والوطنية العاملة في هذا المجال⁽¹¹⁸⁾.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال التطرق لتكريس الحق في البيئة على المستوى الدولي (المطلب الأول) وتكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تكريس الحق في البيئة على المستوى الدولي

مع التزايد العددي للإنسان على سطح الأرض، وتنامي حاجياته ومتطلباته اليومية والتي يأخذها من المحيط الذي يعيش فيه، وتبعها لما تخلفه يد الإنسان خاصة من تدهور وتلوث على البيئة، بات من الضروري دق ناقوس الخطر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه⁽¹¹⁹⁾ من هذا

البيع الداهم - التلوث - الذي بات يكتسي صبغة دولية عامة. وهذا ما أصبح يلزم المجتمع الدولي بإرساء قواعد قانونية عالمية لأجل حماية البيئة، وتكون على قدر عال من الإلزام والاحترام دوليا ووطنيا. إن على مستوى الإعلانات والصكوك الدولية (الفرع الأول) أو على مستوى المواثيق والتشريعات الإقليمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: على مستوى الإعلانات والصكوك الدولية

لقد جاء مثلا القرار 11/16⁽¹²⁰⁾ المتضمن حقوق الإنسان والبيئة، يحدد العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة في ثلاث اتجاهات:

- الاتجاه الأول: البيئة السليمة شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان.
- الاتجاه الثاني: حقوق الإنسان تمثل أدوات لتناول المسائل البيئية من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، أي إمكانية استخدام حقوق الإنسان من أجل بلوغ مستويات ملائمة من الحياة البيئية.
- الاتجاه الثالث: إدماج حقوق الإنسان والبيئة في إطار مفهوم التنمية المستدامة⁽¹²¹⁾.

بعدما تصدى مؤتمر ستوكهولم لأول مرة، بالحث على الحق في بيئة صحية وسليمة، تلتها عديد الاتفاقيات، الإعلانات والقرارات الدولية التي تصب في نفس المنحى، فجاءت تارة في صيغة صريحة لا لبس فيها، وأحيانا بصيغة ضمنية.

وعليه أصبح هذا الحق من الحقوق الأساسية التي تضمنتها أحكام عديد الاتفاقيات الدولية، وبخاصة تلك التي أبرمت تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، كما أصبح حقا دوليا محميا بأحكام القانون الدولي. ومن ضمن المحطات المكرسة لهذا الحق صراحة أو ضمنا على المستوى الدولي، بحسب الترتيب الزمني، نجد:

- إعلان ستوكهولم، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية جوان 1972، والذي تضمن ديباجة وستة وعشرين مبدأ، وبعد إبرازه في النقطة الأولى من الديباجة، بأن عنصري البيئة الطبيعي الذي خلقه الله، والاصطناعي الذي أنشأه الإنسان بنفسه، هما ضروريان

لرفاهيته وتمتعه الكامل بحقوقه الأساسية، بما فيها الحق في الحياة⁽¹²²⁾، حيث نص المبدأ الأول منه على أنه: "للإنسان حق أساسي في الحرية وفي المساواة وفي ظروف حياة مرضية في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية"⁽¹²³⁾.

فيعطي بذلك الإعلان مفهومًا للحق في البيئة مرتبطًا بالكرامة والرفاهية الإنسانية، فيدعم مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وفلسفة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹²⁴⁾.

- **إعلان ريو وريو+20**، لقد جاء في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المعتمد من طرف مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية 1992، في المبدأ الرابع: "يجب أن تكون حماية البيئة، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها".

كما جاء في القرار الأول "المستقبل الذي نصبو إليه" في جويلية 2012، الوارد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 288/66، في فقرته الأولى: "التزمت الدول في مؤتمر الأمم المتحدة مجددًا بكفالة تهيئة مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة". وقد اتخذ الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان وبين البيئة أساسًا، شكلين اثنين أولهما اعتماد حق جديد واضح في التمتع ببيئة صحية أو مأمونة أو مستدامة أو مرضية، وثانيهما إيلاء المزيد من الاهتمام بعلاقة حقوق معترف بها فعلا، مثل علاقة الحق في الحياة وفي الصحة بالحق في البيئة⁽¹²⁵⁾.

- **إتفاق باريس بشأن التغيرات المناخية 2015**، بحيث جاء في البند 17 من تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، أثناء انعقاد الدورة الحادية والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان: "وبلغ الاهتمام بتغيير المناخ وحقوق الإنسان أوجه خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف التي عُقدت في باريس في ديسمبر 2015 وقدم مفوض

الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بياناً قوياً أشار فيه إلى أن الإجراءات العاجلة والفعالة والطموحة لمكافحة تغير المناخ ليست واجباً أخلاقياً فحسب، بل هي ضرورية أيضاً لتفي الدول بواجباتها بموجب قانون حقوق الإنسان⁽¹²⁶⁾.

وذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة الدول أيضاً بأن التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل تغير المناخ، وحثها على اعتماد منظور حقوقي لدى التفاوض على الاتفاق الجديد⁽¹²⁷⁾. وقدّم المقرر الخاص ومكلفون آخرون بولايات، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، هذه الرسائل شخصياً في باريس، مثلما فعل وفد من المفوضية⁽¹²⁸⁾.

وأهم مؤشر على الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان هو الاتفاق الجديد الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في باريس، في 12 ديسمبر 2015⁽¹²⁹⁾. واتفاق باريس هو أول اتفاق بشأن المناخ، وأحد أول الاتفاقات البيئية بجميع أنواعها، يعترف اعترافاً صريحاً بأهمية حقوق الإنسان البيئية.

فبعد أن أقر في ديباجته بأن تغير المناخ يشكل شاعلاً مشتركاً للبشرية، نص على ما يلي: "ينبغي للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال"⁽¹³⁰⁾.

الفرع الثاني: على مستوى المواثيق والتشريعات الإقليمية

إقليمياً، إهتمت معظم الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي جاءت في الفترة التي تلت مؤتمر ستوكهولم الحق في بيئة سليمة. فنص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁽¹³¹⁾ في مادته الرابعة والعشرين "لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها".

وجاء في المادة الحادية عشر من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان⁽¹³²⁾ "الحق في البيئة صحية:1- لكل شخص الحق في العيش في بيئة صحية والحصول على الخدمات العامة الأساسية. 2- تعمل الدول الأطراف على تشجيع حماية والمحافطة على وتحسين البيئة".

وعلى منوالهم، جاء إعلان حقوق الإنسان المعتمد من طرف رابطة أمم جنوب شرق آسيا⁽¹³³⁾ "الآسيان" "ASEAN"، لينص في الفقرة الثامنة والعشرين منه على: "الحق في بيئة آمنة ونظيفة ومستدامة".

كما اهتم الميثاق العربي لحقوق الإنسان⁽¹³⁴⁾ بالحق في بيئة سليمة، آخذاً في الحسبان أنها تشكل الضمانة الرئيسة لحقوق الإنسان، وهو حقه في عيش كريم في وسطه الاجتماعي بكونه عضواً في منظومة اجتماعية وجب أن يلبي لها مستوى من المعيشة والرفاهية. نصت المادة 38 منه، على أنه: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق".

المطلب الثاني: تكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني

إن حماية الحق في بيئة سليمة ومتوازنة على المستوى الدولي، لا يمكنه أن يتحقق إلا إذا صحبه استعداد داخلي لدمج في التشريعات الوطنية بعد المصادقة على الصكوك الدولية.

إن هذا الاستعداد الوطني (الداخلي) بما يمثله من توفير لكل الأدوات القانونية لتنفيذ هذه التشريعات ينعكس على حماية الحق في البيئة، وسيتم تناول هذا المطلب من خلال

التطرق لعينة عن تكريس الحق في بيئة سليمة في مختلف الدساتير والتشريعات الوطنية (الفرع الأول) وتكريس الجزائر للحق في بيئة سليمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عينة عن تكريس الحق في بيئة سليمة في مختلف الدساتير والتشريعات الوطنية

مع اتضاح أهمية حماية البيئة على المستوى العالمي، أضافت بلدان كثيرة حقوقاً بيئية واضحة في دساتيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة⁽¹³⁵⁾، ففي عام 1976 أصبحت البرتغال أول بلد يعتمد "حقوقاً دستورية في التمتع ببيئة بشرية صحية ومتوازنة إيكولوجياً". ومنذ ذلك الحين، اعتمدت أكثر من 90 دولة حقوقاً مشابهة في دساتيرها الوطنية. كما أدرجت بعض الدول في دساتيرها المزيد من الحقوق المفصلة مثل الحق في تلقي المعلومات وفي المشاركة في صنع القرارات بشأن المسائل البيئية⁽¹³⁶⁾.

في فرنسا، نصت المواد من 01 إلى 04 وكذا المادة (07) من ميثاق البيئة⁽¹³⁷⁾ لسنة 2004 على حق المواطن في بيئة صحية ومتوازنة وكريمة، والذي اكتسب صفة الدستورية انطلاقاً من تعديل الدستور الفرنسي لسنة 1958⁽¹³⁸⁾ من خلال الإحالة للميثاق في مقدمة تعديله لسنة 2005.

وفي تونس، جاء دستور 2014 ليكرس صراحة الحق في البيئة، فنصَّ في التوطئة - والتي لها نفس قيمة الدستور بنص الفصل 145 الذي اعتبرها "جزء لا يتجزأ منه" - "الوعي بضرورة... المحافظة على البيئة سليمة..."، ونص الفصل 45 صراحة: "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة...". فاعتبر هذا الحق من بين حقوق الإنسان المكرسة في الباب الثاني المخصص للحقوق والحريات، وهي محمية وفق الفصل 49 من الدستور من أي تعديل يمكن أن تتعرض له.

أما في المغرب، فقد جاء في الفصل 19، من الباب الثاني المعنون بالحريات والحقوق الأساسية، من الدستور المغربي لسنة 2011، على أنه: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية،

الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها".

وفي مصر، جاء دستورها لسنة 2014 حاثا على الحق في بيئة سليمة، لتنص المادة(46) منه على: "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".

كما أكدت المحكمة الإدارية المصرية العليا أنه: "قد أضحى حق الإنسان في العيش في بيئة صحية نظيفة من الحقوق الأساسية التي تتسامى في شأنها وعلو قدرها ومكانتها مع الحقوق الطبيعية الأساسية، ومنها الحق في الحرية والحق في المساواة، وأن الوثائق الدستورية والاتفاقيات الدولية حرصت على تضمين نصوصها أحكاما تؤكد ذلك، فقد نص إعلان ستوكهولم الصادر سنة 1972 على أن هذا الحق ضمان أساسي لتوفير الحياة الكريمة للإنسان في وطنه ويقابله واجب الالتزام بالمحافظة على هذه البيئة والعمل على تحسينها للأجيال الحاضرة والمستقبله"⁽¹³⁹⁾.

عندما تقرر الدساتير مقارنة موضوعية متكاملة لضمان الحق في بيئة صحية سليمة ومتوازنة، فإن ذلك وجب أن يصحبه حماية تشريعية للبيئة في إطار تنمية مستدامة بكل أبعادها.

وتماشيا مع التكريس الدستوري المصري للبيئة، جاء القانون 105-2015 معدلا القانون رقم 04-1994 المتضمن قانون البيئة ليتماشى والأحكام الدستورية الجديدة.

الفرع الثاني: تكريس الجزائر للحق في بيئة سليمة

يتمثل الغرض الأساسي من تكريس الحقوق والحريات بصفة عامة في الدساتير والتشريعات الوطنية في حماية الحقوق الموضوعية للفرد والمجتمع، ومن بينها الحق في بيئة صحية وسليمة ومتوازنة. وعلى امتداد الدساتير الجزائرية تم تكريس العديد من الحقوق

والحريات⁽¹⁴⁰⁾، عكس الحق في البيئة الذي تدرج ذكره على استحياء، وجاء في أحسن حالاته بالحث على حماية البيئة وإسناد ذلك للمجلس الشعبي الوطني.

ومع تزايد الاهتمام الدولي الواضح بتكريس حق الفرد في بيئة نظيفة - بإدراجه في معظم المواثيق الدولية والتي تعنى بحقوق الإنسان والبيئة على وجه الخصوص -، من جهة، ومن جهة أخرى الضغط الداخلي الممارس من قبل الجمعيات البيئية والمجتمع المدني⁽¹⁴¹⁾، جاء التعديل الدستوري 2016⁽¹⁴²⁾ ليكون أكثر الصيغ الدستورية صراحة في نصها على حق المواطن في بيئة صحية وسليمة.

فجاءت الديباجة⁽¹⁴³⁾ لتعطي إشارة ضمنية قوية لملامح التكريس الدستوري للحق في البيئة، من خلال الحث على العمل على حماية البيئة "يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة".

أما في المادة 68، فقد تم التأكيد صراحة على هذا الحق: "للمواطن الحق في بيئة سليمة. تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة. يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة"، ومن خلال هذه المادة نجد أن المؤسس الدستوري لم يعمل على تكريس حق المواطن في بيئة سليمة فحسب، بل تعدى ذلك بحثه على حق الأجيال القادمة والمستقبلية في التمتع بنفس الحق، من خلال ربط هذا الحق بواجب حماية البيئة في إطار تنمية مستدامة شاملة. كما ألقى المؤسس الدستوري واجب حماية البيئة على كاهل الدولة، لإعطاء ضمان أكبر لأجل هذه الحماية.

وقد خطت الجزائر منذ مشاركتها في أشغال مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية 1972 إلى اليوم خطوات لا بأس بها في مجال حماية البيئة، هذه الحماية التي تعتبر من صميم العمل على ضمان تكريس الحق في بيئة صحية وسليمة ومتوازنة، فاستوجب توفير الأطر القانونية والمؤسسية لضمانها، بعد المصادقة على أهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية⁽¹⁴⁴⁾ التي تعمل على حماية البيئة.

ففي سنة 1983 وبعد مرور أزيد من عشر سنوات على مؤتمر ستوكهولم، أصدرت الجزائر أول قانون يعنى بحماية البيئة⁽¹⁴⁵⁾، والذي لم يتم العمل به تقريبا لحين إلغائه من خلال صدور القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي تم ترجمته في العديد من النصوص القانونية وبخاصة المخططات الوطنية وأهمها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم⁽¹⁴⁶⁾.

الخاتمة:

إن حق الإنسان، في أن يعيش في صحة سليمة، ومتكاملة، هو حق شرعي وقانوني⁽¹⁴⁷⁾، له فوائد جمة تعود على البشرية، وهو ما أقره العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966، بحق كل إنسان في أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية، والعقلية التي يمكن بلوغها⁽¹⁴⁸⁾.

ويمكننا القول أن الحقوق الأساسية للإنسان، التي تقرها الوثائق القانونية الدولية النافذة والمعمول بها لا يمكن أن تجد مجالا للتطبيق السليم إذا كان هناك خلل في البيئة التي يعيش بها الإنسان، على نحو يهدد حياته ذاتها أو يمس برفاهيته⁽¹⁴⁹⁾.

إن "حق الإنسان في البيئة" يعني أساسا العمل على حماية عناصر الطبيعة المحيطة به، والتي تشكل في مجملها نظاما بيئيا متوازنا، يخدم عملية التنمية المستدامة لتأمين حق الإنسان في الحياة، فيكون بذلك هذا الحق أكبر من مجرد حق من حقوق الإنسان بمعزل عن حقوقه الأساسية الأخرى.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا تسجيل ما يلي:

- وجوب تخصيص اتفاقية دولية بيئية مستقلة بذاتها، تختص بالنص صراحة على الجانب الموضوعي في حق الإنسان في بيئة صحية سليمة ومتوازنة، مثلما كان عليه الحال فيما يخص الجانب الإجرائي المنصوص عليه في اتفاقية "آرهوس"، وعدم الاكتفاء بالتلميح له متفرقا في مختلف المواثيق الدولية.

- حث أشخاص المجتمع الدولي وبخاصة الدول، ببذل المزيد من الجهودات لأجل حماية البيئة من التلوث، فهي الضمان الوحيد لتكريس الحق في البيئة، وذلك من خلال توفير وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الكفيلة بتوفيره وحمايته.
- العمل على نشر المزيد من الوعي بين أفراد المجتمع لأجل ممارسة حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الشأن البيئي، والتي يمكن أن يكون لها التأثير المباشر على حقهم في البيئة.
- إن سن التشريعات البيئية والتي من خلالها يمكن ضمان حق الإنسان في بيئة صحية لن يؤدي ثماره من دون عنصرين أساسيين، الرقابة المستمرة والتقييم الدوري بما يتماشى والتقدم العلمي والتكنولوجي.
- وجوب تماشي المشرع الجزائري والمستجدات التي جاء بها التعديل الدستوري 2016، وذلك من خلال تعديل قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بما يجسد المادة 68 وما نصت عليه كذلك الديباجة. وكذلك مختلف النصوص القانونية ذات العلاقة.

(91) - تعني كلمة الحق من الناحية اللغوية والاصطلاحية "الإستقامة والثبوت" وهي تقابل وتناقض كلمة باطل.

أما من الناحية القانونية فالحق هو إمكانية الحصول على مصلحة مهما كانت طبيعتها، بمنحها القانون ويسمح بها ويحميها في آن واحد ويعاقب من يمتنعها. ومن هنا فإن تعريف الحق يرتبط بالاتجاهات الفكرية والقانونية المختلفة، وانطلاقا من هذه الناحية نجد أن المدرسة التاريخية ترى في الحق السلطة والإرادة التي يمارس بها صاحب الحق حقه.

ويمكن أن نربط الحق بالمصلحة أو الغاية التي يهدف إليها الإنسان، وتصبح هذه الغاية شرعية وممكنة عندما يحميها وينظمها القانون، وبالتالي يصبح القانون وسيلة لحماية الحق، وليس هو بالطريقة التي تؤكد أو تعطي الحق.

كما أنه واستنادا إلى هذه التعريفات فيما يتعلق بالحق، يمكننا أن نحدد عناصر هذا الحق المرتبط بالإنسان كفرد في المجتمع الدولي والداخلي، وهي: علاقة الشخص بموضوع الحق، هذه العلاقة ترتبط بما للشخص من سلطة على موضوع الحق، وفي المقابل وجود الشخص الدولي أو الوطني الذي يوجب عليه الحق تجاه صاحبه، وأخيرا الحماية القانونية لهذا الحق والتأكيد عليه بالاعتراف به من جهة ومعاقبة من يقترفه أو يخالفه من جهة أخرى. لأكثر تفاصيل أنظر: نعيمة عميمر، الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 21 وما بعدها.

(92) - ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1999، ج 1 ص 530.

(93) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20-07-2003، ص 10.

- (94) - قادري حسين، نظام الامتثال في إطار الاتفاقيات الدولية البيئية "بروتوكول كيوتو نموذجاً"، مذكرة ماستر، كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر 1، 2014-2015، ص 07.
- (95) - وهبة الزحيلي، حماية البيئة في الشريعة الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط 1، 2010، ص 13.
- (96) - لقد سعى الإسلام لأجل الحفاظ على البيئة، والنهي عن الإضرار بها، وقد عبر الإسلام عن التلوث بمصطلح أعم وأشمل وهو الإفساد، كما جاء في قوله تعالى ((وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)) "الأعراف: 566"، كما في قوله تعالى ((وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)) "البقرة: 205" فهى عن إهلاك الحرث والنسل.
- (97) - جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، دار العلم، بيروت، 1986، ج 2، ص 1302.
- (98) - المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1993، ص 567.
- (99) - www.larousse.fr/dictionnaires/francais/pollution/62217, la dernière visite le 17-04-2017.
- (100) - Longman Advanced American Dictionary, England, Pearson edition, 2000, P1113.
- (101) - عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب العالقة والمستجدات القانونية، د.م.ج، الجزائر، 1993، ص 152.
- (102) - حسين السعدي، علم البيئة، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2008، ص 323.
- (103) - أنظر كذلك: علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 55-56.
- (104) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20-07-2003، ص 10.
- (105) - جابر جاد نصار، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق-جامعة القاهرة، العدد 11، أبريل 2000.
- (106) - وليد الشناوي، الحماية الدستورية للحقوق البيئية دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، مصر، 2013، ص 77.
- (107) - رضوان الحفاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 53.
- (108) - Alexandre Ch. KISS (président du Conseil européen du droit de l'environnement), PEUT-ON DÉFINIR LE DROIT DE L'HOMME A L'ENVIRONNEMENT?, In: Revue Juridique de l'Environnement, n°1, 1976. pp. 15-18.
- (109) - http://www.bee2ah.com, موقع موسوعة البيئة الخضراء، la dernière visite le 21-04-2017.

(110) - علوان محمد يوسف والموسى محمد خليل، القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية، دار الثقافة، الأردن، الطبعة 4، الجزء 2، 2014، ص 420.

(111) - أنظر: أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، النهضة العربية، مصر، ط 1، 1996، ص 146-150.

(112) - من منشورات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، بتاريخ 16-03-2016، على الرابط ":

<https://www.icrc.org/ar/publication/Ihl-advisory-opinion-icj-legality-threat-or-use-nuclear-weapons>, la dernière visite le 08-05-2017.

(113) - القواعد القانونية المرنة، هي تلك القواعد التي تترك الحل غير محدد تحديدا دقيقا، ليأتي في صيغ تتسع لعديد الاحتمالات والوقائع، وهذا ما انتهجته الصكوك البيئية الدولية التي تأتي في صيغة تعهدات بالالتزام أدبي وأخلاقي أكثر منه قانوني.

إن القانون المرن والذي هو عبارة عن قواعد لم تتبلور إلى قانون بعد، المتمثل في الالتزامات الطوعية التي جاءت بما الصكوك البيئية، يعد تطورا هاما في إنشاء قواعد القانون الدولي البيئي المعاصر. ولقد تجلت أكثر فأكثر منذ انعقاد مؤتمر ريو 1992، فقد تم تبني هذا النوع من القواعد في اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، ممثلة قواعد قانونية ملزمة في طور التكوين. كما أنه من الجائز أن تحتوي وثيقة دولية على اتفاق ليست له صفة الإلزام فليس من الضروري أن تحتوي كافة الصكوك الدولية على التزامات تتعهد الدول الأطراف باحترامها، ويكون الاتفاق غير ملزم إذا كان واضحا من نصوص الاتفاق ومن أحكامه المختلفة كما لو كان لا يتضمن إلا مجرد عرض لمبادئ عامة أو أماني أو رغبات أو للسياسات الوطنية للدول الأعضاء.

إن القانون المرن وفي كل الحالات لا يمكن أن يكون بديلا للقواعد القانونية الجامدة (الصلبة)، ولكن يمكنه أن يكون وسيلة ناجحة للترجمة والتعبير عن قواعد القانون البيئي الذي يتميز بتطوره السريع، ومن خصائص هذا القانون أنه:

- ليس بديلا للقانون الجامد، وإنما يعتبر رافدا إضافيا له يسد النقص ويواكب التطور السريع.
- يسمح للأطراف غير الحكومية بأن تكون شريكا في وضع وصياغة القاعدة القانونية.
- يرد في صيغة تعهدات والتزامات أو تشجيع للدول الأطراف التي لها الإرادة في الامتثال للقاعدة القانونية.
- يسمح بوضع وتطوير الاتفاقيات البيئية في شكل اتفاقيات إطارية مهيأة لصياغة بروتوكولات ملزمة.

وقد انقسم الفقه في تفسيره للجوء للاتفاقيات البيئية إلى هذا النوع من القواعد اللينة إلى اتجاهين: **الاتجاه الأول** يرى أن مرونة هذه الاتفاقيات تعود إلى قابلية تعديل التزاماتها وأحكامها بطريقة مرنة، خلافا لما هو متبع في تعديل الاتفاقيات التي تنتهج أسلوب القانون الصلب، ويتبنى هذا الاتجاه مجموعة الدول الأوروبية. **الاتجاه الثاني** والذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية، يرى أن انتهاج الاتفاقيات البيئية لهذا الأسلوب، يساعد الدول التي لا ترغب في الالتزام بقانون جامد تترتب على مخالفته المسؤولية الدولية، وإنما تكتفي بالتزامات طوعية غير ملزمة. أنظر: **قادري حسين**، مرجع سابق، ص 26-27.

- (114) - علوان محمد يوسف والموسى محمد خليل، مرجع سابق، ص 421.
- (115) - علوان محمد يوسف والموسى محمد خليل، نفس المرجع، ص 422.
- (116) - تم توقيع هذه الإتفاقية برعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، في 25 جوان 1998 في الدنمارك بمدينة "آرهوس". دخلت حيز النفاذ في 30 أكتوبر 2001. تمنح المواطنين حقوقاً خاصة بالوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛ في عمليات صنع القرارات الحكومية بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة العابرة للحدود والوطنية والمحلية. فهي تركز بشكل أساسي على التفاعل بين السلطات العامة والجمهور. وتشير في مادتها الأولى إلى "حق كل شخص ممن ينتمون إلى الأجيال الحاضرة والقادمة العيش في بيئة تكفل تمتعه بالصحة والعافية".
- (117) - المقصود بالأساس الدستوري، هو أن يكرس الدستور حقاً من الحقوق أو أمراً من الأمور، فينص عليه في صلب الوثيقة الدستورية التي تصدر عن السلطة التأسيسية الأصلية التي وضعت الدستور، ثم يتولى المشرع وضع القواعد التفصيلية لهذا الحق. أنظر، داود عبد الرزاق الباز، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في الكويت، دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للتلوث، مجلس النشر العلمي، 2003، ص 58.
- إن الأساس الدستوري يعد أقرب ما يكون إلى المفهوم الشكلي للدستور، الذي يجعل القواعد الدستورية مقصورة على ما يرد في الدستور فقط، وهذه القواعد تعد دستورية في كل حالة بمجرد النص عليها في صلب الدستور. أنظر، نعيم عطية، النظرية العامة للحريات الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 189.
- (118) - نعيمة عميمر، مرجع سابق، ص 5-6.
- (119) - فالتعاس عن العمل على جبهة البيئة - الصحة لا ينطوي على آثار أخلاقية وحسب ولكنه ينطوي أيضاً على آثار قانونية واقتصادية. فالمخاطر البيئية على الصحة لها آثار اقتصادية كبيرة على الصعيد العالمي. الخسارة الاقتصادية بسبب عدم توفّر مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي في أفريقيا وحدها تقدّر بحوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن المشاكل الصحية المرتبطة بالعمل (بما في ذلك المواد الكيميائية والإصابات) لا ترتبط جميعها بالعوامل البيئية فإنها تؤدي إلى خسارة اقتصادية تقدّر بنسبة 1,8 - 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط يبلغ 4 في المائة. وتتفاوت تقديرات التكلفة الصحية لتلوث الهواء في 50 بلداً في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية (بما في ذلك بلدان القوقاز والاتحاد الروسي وتركيا وأجزاء من آسيا الوسطى) تفاوتاً كبيراً (ما بين 1 و 33 في المائة) ولكن يمكن حساب متوسط لها يقارب 10 في المائة لتلك المنطقة.
- وعلى الصعيد العالمي تشير التقديرات إلى أن الآثار الناشئة عن التعرّض للرصاص فيما يتعلق بنمو الجهاز العصبي تؤدي إلى خسائر اقتصادية تبلغ 977 بليون دولار في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. وبالنسبة لقطاع التأمين، بلغت التكلفة التراكمية التقديرية للمطالبات المتصلة بالأسبستوس على مدى عقود في الولايات المتحدة وحدها 117 بليون دولار حتى سنة 2010. وفي حين لم تُجر سوى بحوث محدودة بشأن الآثار الصحية للتعرّض للمواد الكيميائية الزراعية فإن الأدلة بدأت في التراكم. ففي الاتحاد الأوروبي وحده تقدّر التكاليف الاقتصادية والصحية السنوية للتعرّض للآفات بمبلغ 127 بليون دولار تقريباً. ونجّمت عن انفجار نترات الأمونيوم في تولوز (في فرنسا عام 2001) تكاليف

تبلغ 1,8 بليون دولار. ويقدر مجموع تكاليف انفجار مستودع تخزين النفط في بنسفيد (في المملكة المتحدة عام 2005) بمبلغ 1,5 بليون دولار.

يمكن أن يتولد عن الانتقال صوب بيئة صحية للجميع فوائد إيجابية كبيرة بالإضافة إلى الحد من الفقر والتخفيف من المخاطر على صحة الإنسان: على سبيل المثال، قُدرت الفوائد الناجمة عن القضاء على الرصاص في البنزين على الصعيد العالمي بمبلغ 2,45 تريليون دولار سنوياً، أو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعني الحيلولة دون وقوع ما يقدر بمليون حالة وفاة مبكرة سنوياً. وقد أدت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985) وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون الملحق بها (1987) إلى النجاح في القضاء التدريجي على ما يقرب من 100 مادة مستنفدة للأوزون. ونتيجة لذلك، يُحتمل تفادي ما يصل إلى مليونين من حالات سرطان الجلد وملايين كثيرة من حالات إعتام العين سنوياً بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد بروتوكول مونتريال من خلال الحد من فقدان الأوزون من الغلاف الجوي على ضمان الأمن الغذائي حيث يقلل من ضرر الأشعة فوق البنفسجية على المحاصيل والنظم الإيكولوجية البحرية. والتقدير التراكمية الناشئة من عام 1987 إلى عام 2060 توضح أن التخلص التدريجي على الصعيد العالمي من غازات الكلوروفلوروكربون وحدها سيؤدي إلى فوائد في الصحة العالمية تقدر بمبلغ 1,8 تريليون دولار و460 بليون دولار تقريباً بفعل تجنب الأضرار الحاصلة في الزراعة ومصائد الأسماك والمواد. لتفاصيل أكثر، أنظر: "بيئة سليمة، أناس أصحاء"، تقرير مواضيعي الجلسة الوزارية لاستعراض السياسات، الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي 23-27 ماي 2016.

(120) - جاء في القرار 11/16 (الفقرة 01) الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 أبريل 2011، والمعنون "حقوق الإنسان والبيئة"، طلب إلى المفوضية السامية "إجراء دراسة تحليلية مفصلة، في حدود الموارد المتاحة، بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة وهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، مع أخذ آرائها في الاعتبار".

فمنذ عام 1989، بدأت لجنة حقوق الإنسان تتناول المسائل البيئية من خلال قرارات بشأن نقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة والتخلص منها (القرار 42/1989). واعتمدت لجنة حقوق الإنسان قرارها الأول المعنون حقوق الإنسان والبيئة في عام 1994 واعتمدت بعد ذلك عدداً من القرارات بشأن الموضوع ذاته في عامي 1995 و1996 (القرار 65/1994؛ والقرار 14/1995؛ والقرار 13/1996).

ومنذ العام 2002، وهو العام الذي عُقد فيه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان قرارات بشأن البيئة كان عنوانها حقوق الإنسان والبيئة كجزء من التنمية المستدامة (القرار 75/2002؛ والقرار 71/2003؛ والقرار 60/2005).

لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع: <http://www.ohchr.org>، آخر زيارة يوم: 01-05-2017.

(121) - عبد القادر علي الغول ورقية محمودي، "حماية البيئة من التلوث وحقوق الإنسان"، منشورات المؤتمر الدولي الثاني "الحق في بيئة سليمة في التشريعات الداخلية والدولية والشريعة الإسلامية - البيئة أمانة للأجيال القادمة"، 27-2013/12/29، ص 90.

(122) - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وز، 2013، ص 61.

(123) - إعلان ستوكهولم، ص 3.

(124) - Andrzej MOKARWICZ, La protection internationale du droit de l'environnement et droit de l'homme, UNESCO, Paris, 1987, P80.

(125) - تقرير الجمعية العامة A/HRC/22/43، المتضمن تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، السيد جون ه. نوكس، 24 ديسمبر 2012، البند 11.

(126) - متاح على الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/BurningDowntheHouse.aspx>

وأصدرت المفوضية أيضاً ورقة معلومات بعنوان "Understanding human rights and climate change"،

يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:

www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/COP21.pdf

(127)- Voir :

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16836&LangID=E.

(128) - تقرير الجمعية العامة A/HRC/31/52، المتضمن تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، 01 فيفري 2016، البند 17.

(129) - سيداً نفاذ اتفاق باريس، عملاً بمادته 21، في اليوم الثلاثين من تاريخ قيام ما لا يقل عن 55 طرفاً من الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يُعزى إليها في المجموع ما لا يقل عن 55 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، بإيداع صكوك تصديقها.

(130) - تقرير الجمعية العامة A/HRC/31/52، مرجع سابق، البند 20.

(131) - الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، معاهدة دولية أبرمتها دول إفريقيا إبان منظمة الوحدة الأفريقية التي تحولت لاحقاً للاتحاد الأفريقي، في 27 جوان 1981، ودخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986.

(132)- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "سان سلفادور"، جاء في 22 مادة، عن منظمة الدول الأمريكية سلسلة المعاهدات رقم 69 لسنة 1988، دخل حيز النفاذ في 16 نوفمبر 1999.

(133)- أعتد في نوفمبر 2012، وعلى خلاف ما هو موجود في بقية أنحاء العالم، فإنه لا توجد منظمة تهتم بحقوق الإنسان في آسيا، وعليه بادرت 10 دول منضوية تحت لواء الآسيان باعتماد إعلان لحقوق الإنسان.

(134)- والذي وافق عليه مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة، بناء على تقرير الأمين العام، والدورة العادية 121 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 6405 بتاريخ 04-03-2004، والمعتمد من قبل القمة العربية 16 التي استضافتها تونس في 23-05-2004.

(135)- أفغانستان، "المقدمة، الفقرة (10): كفالة حياة مزدهرة وبيئة سليمة لكل هؤلاء الذين يعيشون على هذه الأرض". "ألبانيا،" القسم الثاني، الفصل الرابع، المادة (56): لكل شخص الحق في إعلامه بحالة البيئة وحمايتها". "أنغولا،" القسم الثاني، الفقرة (01) من المادة (24): لكل المواطنين الحق في العيش في بيئة صحية وغير ملوثة". "الأرجنتين،" القسم الأول، الفصل الثاني، المادة (41): يتمتع كل السكان بالحق في بيئة، صحية ومتوازنة، ملائمة للتنمية البشرية، يمكن من خلالها للأنشطة الإنتاجية تلبية الضرورات الحالية، دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية". "بلجيكا،" الباب الثاني، الفقرة (04) من المادة (23): لكل شخص الحق في أن يحيا حياة جديرة بالكرامة الإنسانية... بما في ذلك الحق في التمتع بحماية بيئة صحية". "جمهورية بنين،" الباب الثاني، المادة (27): لكل شخص الحق في بيئة صحية ونظيفة ودائمة، ويقع عليه واجب الدفاع عنها". "بوركينافاسو،" الباب الأول، الفصل الرابع، المادة (29): الحق في بيئة صحية معترف به، ويقع على عاتق الكافة واجب حماية البيئة والدفاع عنها وتعزيزها. وفي المادة (30): لكل مواطن الحق في رفع دعوى أو الانضمام إلى دعوى جماعية في شكل طعن يقدم في مواجهة الأعمال... التي تؤثر على البيئة أو التراث الثقافي أو التاريخي". "جنوب إفريقيا،" الفصل الثاني، المادة (24): "لكل شخص الحق في: أ- في بيئة غير ضارة بصحته أو طيب عيشه. ب- حماية البيئة لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال الإجراءات التشريعية المعقولة..".

(136)- تقرير الجمعية العامة A/HRC/22/43، مرجع سابق، البند 12.

(137)- المادة (01): لكل شخص الحق في أن يعيش داخل بيئة صحية متوازنة وكريمة. المادة (02): على كل شخص واجب المشاركة في حفظ وتحسين البيئة. المادة (03): يجب على كل شخص وفق الشروط التي يحددها القانون أن يمنع الأضرار التي قد تلحق بالبيئة أو الحد من عواقبها إن تعذر ذلك. المادة (04): يجب على كل شخص أن يساهم في الاستفادة من الأضرار التي تحدث للبيئة وفق الشروط التي يحددها القانون. المادة (07): لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة في حوزة السلطات العامة وفق الشروط والحدود التي يحددها القانون وكذا المشاركة في وضع القرارات العامة التي تؤثر على البيئة.

(138)- القانون رقم 205-2005 الصادر بتاريخ 01-03-2005، المتعلق بميثاق البيئة.

- (139) - خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2011، ص 6-7.
- (140) - بنظرة في المواد المتعلقة بالحقوق والحريات العامة في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، يمكن تعديدها على النحو التالي: دستور 1963: 11 مادة، دستور 1976: 35 مادة، دستور 1989: 29 مادة، دستور 1996: 31 مادة، تعديل 2008: 32 مادة وفي تعديل 2016: 42 مادة.
- (141) - ومثال ذلك، انتفاضة الجنوب مطلع سنة 2015 والتي قادتها منظمات المجتمع المدني وأخرى ناشطة في مجال حماية البيئة وحقوق الإنسان، على موافقة الحكومة في ماي 2014 على مباشرة استغلال الغاز الصخري، حيث اعتبر المحتجون الذين خرجوا إلى مواقع التنقيب بعين صالح وذلك لمعارضة ورفض تقنية التكسير الهيدرولوجي التي يعتمد عليها في استخراج الغاز الصخري، معتبرين أن هذه العمليات ستحمل أضراراً للإنسان، تلويث المياه الجوفية للمنطقة، والإضرار بالبيئة، وتحت وقع الاحتجاجات تراجعت الحكومة عن مشروعها، وحقق المحتجون مطالبهم بالعيش في بيئة صحية ونظيفة.
- (142) - القانون 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
- (143) - تكسي الديباجة نفس القيمة الدستورية لبقية أحكام الدستور، وهو ما جاء في آخر فقرة منها "تشكل هذه الديباجة جزءاً لا يتجزأ من هذا الدستور".
- (144) - ومن بينها:
- إتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد في 12/12/2015، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-262 المؤرخ في 13/10/2016، الجريدة الرسمية العدد 60، الصادرة بتاريخ 13/10/2016.
 - إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10/04/1993، الجريدة الرسمية العدد 24، الصادرة بتاريخ 21/04/1993.
 - إتفاقية التنوع البيولوجي المبرمة بتاريخ 05/06/1992، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-163 المؤرخ في 06/06/1995، الجريدة الرسمية العدد 32، الصادرة بتاريخ 14/06/1995.
 - بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28/04/2004، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 28/04/2004.
 - إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10/04/1993، الجريدة الرسمية العدد 24، الصادرة بتاريخ 21/04/1993.
 - إتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-354 المؤرخ في 23/09/1992، الجريدة الرسمية العدد 69، الصادرة بتاريخ 27/09/1992.

- الإتفاقية الدولية حول مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الشفاف الشديد أو/و التصحر وخاصة في إفريقيا المبرمة في باريس 17/06/1994، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-53 المؤرخ في 22/01/1996، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة بتاريخ 24/01/1996.
- (145)- قانون رقم 83-03 مؤرخ في 05 فبراير 1983، المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية عدد 06، الصادرة بتاريخ 08 فبراير 1983.
- (146)- قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 جوان 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية عدد 61، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2010.
- (147)- أعمار الحديشي، الإلتزام الدولي بحماية المناخ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1، 2016، ص36.
- (148)- الفقرة (1) المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- (149)- محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 2006، ص23.